الجمهورية التونسية
المجلس الوطني التأسيسي

باردو في 6 ماي 2013

عـــدد
66

جدول إحالة مشاريع قوانين

المرجع		المشروع	الإحالة على اللجان
العدد	الإحالة		
24	بتاريخ 2013/04/30	**مشروع قانون يتعلق بتنقيح وإتمام بعض أحكام القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.** *** تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهمّ رئاسة الحكومة.**	اللجان المتعهدة: * لجنة التشريع العام. – لجنة المالية والتخطيط والتنمية. – لجنة الشؤون الاجتماعية في الجوانب الداخلة في اختصاصهما وتعدّ تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة التشريع العام.
25	بتاريخ 2013/04/30	**مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتونس في 20 ديسمبر 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلقة بالقرض المسند لفائدة الدولة التونسية للمساهمة في تمويل مشروع "تهذيب الأحياء السكنية".** *** تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهمّ وزارة التنمية والتعاون الدولي.**	اللجان المتعهدة: * لجنة المالية والتخطيط والتنمية –لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. – لجنة الشؤون الاجتماعية في الجوانب الداخلة في اختصاصهما وتعدّ تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية
26	بتاريخ 2013/04/30	**مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتونس 12 مارس 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة دولة قطر للمساهمة في إنجاز القسط الثاني من المجمع السكني "عمر المختار" سيدي حسين السيجومي من مدينة تونس.** **تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهمّ وزارة التنمية والتعاون الدولي.**	اللجان المتعهدة: * لجنة المالية والتخطيط والتنمية. – لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. في الجوانب الداخلة في اختصاصها وتعدّ تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.
27	بتاريخ 2013/04/30	**مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على تبادل رسائل بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية يتعلق بفتح مكتب محلي بالبلاد التونسية للمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار.** *** تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهمّ وزارة الشؤون الخارجية.**	اللجان المتعهدة: * لجنة المالية والتخطيط والتنمية. – لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. في الجوانب الداخلة في اختصاصها وتعدّ تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.

28	بتاريخ 2013/04/30	مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على تبادل رسائل بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية يتعلق بالتعاون في إطار الشراكة من أجل دعم المسار الانتقالي بالبلاد التونسية. * تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهمّ وزارة الشؤون الخارجية.	اللجان المتعهدة: * لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. – لجنة المالية والتخطيط والتنمية في الجوانب الداخلة في اختصاصها وتعدّ كل منهما تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية.
29	بتاريخ 2013/04/30	مشروع قانون أساسي يتعلق بمصادقة الجمهورية التونسية على الاتفاقية الجهوية لقواعد المنشأ التفاضلية الأوروبية المتوسطية. * تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهمّ وزارة الشؤون الخارجية.	اللجان المتعهدة: * لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. – لجنة المالية والتخطيط والتنمية. في الجوانب الداخلة في اختصاصها وتعدّ كل منهما تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية.
30	بتاريخ 2013/04/30	مقترح قانون أساسي متعلق بالمحاسبة. (تم تقديمه من طرف 10 نواب طبقا لأحكام الفصل 108 من النظام الداخلي)	اللجان المتعهدة: * لجنة التشريع العام. –لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. لجنة المالية والتخطيط والتنمية. في الجوانب الداخلة في اختصاصهما وتعدّ كل منهما تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة التشريع العام.

رئيس المجلس الوطني التأسيسي

مصطفى بن جعفر

2013 / 29 مشروع قانون أساسي

يتعلق بمصادقة الجمهورية التونسية على الاتفاقية الجهوية لقواعد المنشأ التفاضلية الأوروبية المتوسطية.

فصل وحيد :

تمت المصادقة على الاتفاقية الجهوية لقواعد المنشأ التفاضلية الأوروبية المتوسطية، الملحقة بهذا القانون الأساسي، والمعتمدة ببروكسال في تاريخ 15 جوان 2011، والموقعة من قبل الجمهورية التونسية في تاريخ 16 جانفي 2013.

2013 / 29
الواردات عـــــــــدد
23 افريل 2013
المجلس الوطني التأسيسي
مكتب الضبط المركزي

2013/29
الواردات عدد
23 أفريل 2013
المجلس الوطني التأسيسي
مكتب الضبط المركزي

2013/29

شرح أسباب

التوقيع على الاتفاقية الجهوية الأورومتوسطية لقواعد المنشأ التفاضلية

تتضمن اتفاقيات التبادل الحر المبرمة مع مختلف الشركاء التجاريين في المنطقة الأورومتوسطية على غرار الاتحاد الأوروبي والرابطة الأوروبية للتبادل الحر وتركيا واتفاقية أغادير بروتوكولات خاصة بتعريف المنتوجات التي لها صفة المنشأ وأساليب التعاون الإداري. وقد تم خلال الندوة الأورومتوسطية السادسة لوزراء التجارة الاتفاق على اعتماد اتفاقية جهوية موحدة لقواعد المنشأ التفاضلية في المنطقة الأورومتوسطية تعوض مجموع البروتوكولات الثنائية لقواعد المنشأ المدرجة ضمن اتفاقيات التبادل الحر الثنائية ، وذلك بهدف ضمان التناسق بين قواعد المنشأ ومزيد تبسيطها فضلا عن تسهيل إجراءات مراجعة وتعديل بروتوكولات قواعد المنشأ باعتبار أن التعديل سوف يتم على وثيقة موحدة ملزمة لمختلف الدول المعنية.

وفي هذا السياق ، تم تكليف فريق العمل الأوروبي المتوسطي لقواعد المنشأ بصياغة نص الاتفاقية. كما تم الاتفاق في ذات الإطار و بطلب من دول جنوب المتوسط على الشروع في مراجعة قواعد المنشأ العامة والتفصيلية باتجاه مزيد الليونة والأخذ بعين الاعتبار التطور التقني والتكنولوجي بما يساهم في الاستفادة من التراكم ودعم الاندماج الأورومتوسطي.

هذا ، وقد تم التوصل ، في إطار فريق العمل المذكور ، إلى صيغة نهائية للاتفاقية الأورومتوسطية لقواعد المنشأ. كما تم اعتمادها من طرف وزراء التجارة خلال الندوة السادسة المنعقدة ببروكسال في سنة 2009 وكان من المفترض التوقيع جماعيا على هذه الاتفاقية يوم 30 جوان 2010 ببروكسال. وقد إفادة وزارة الشؤون الخارجية بالموافقة على مبدأ التوقيع على هذه الاتفاقية. إلا أنه تم تأجيل هذا الموعد بعد تعذر حصول الجانب الأوروبي على التفويض في الوقت المناسب.

وقد تم الاتفاق بعد ذلك في إطار أشغال فريق العمل الأورومتوسطي لقواعد المنشأ على أن تتولى مختلف الدول المعنية التوقيع على الاتفاقية الجهوية الأورومتوسطية لقواعد المنشأ التفاضلية بصفة منفردة. علما و أن رابطة الدول الأورومتوسطية و عددا من الدول الأوروبية والمتوسطية على غرار المغرب و الأردن و تركيا قد وقعت على الإتفاقية منذ مدة.

هذا ، وتجدر الإشارة إلى أن أهمية هذه الأتفاقية تكمن في ما تتيحه من إمكانية لمراجعة قواعد المنشأ بإعتبارها تنص على إحداث لجنة مشتركة تتولى ضمن المهام الموكولة إليها إجراء هذه المراجعة.